مجلة حولية المنتدى Hawlyat Al-Montada

I. S. S. N. Print :1998 - 0841 I. S. S. N. onlie :2958 - 0455 Doi 10.35519 /0828

# الحكومة الإسلامية المعاصرة و مبانيها في الفقه الإسلامي

# Contemporary Islamic government and its foundations in Islamic jurisprudence

اعداد الاستاذ
Ph . D علي عبد علي جريد السهلاني
جامعة طهران – كلية برديس البرز

Ph . D . Ali Abd Ali Al Shlanee
University of Tehran ,
Pardis Al borz College
Alshlanyl89@gmail.com

تاريخ الإستلام: 2025/12/29 تاريخ القبول: 2026/1/19 تاريخ النشر: 2026/6/1

Recevied: 29 / 12 / 2025 Accepted: 19 / 1 / 2026 Published: 1 / 6 / 2026

الملخص :

تُعَدّ الحكومة الإسلامية المعاصرة أحد و اهم المشاريع الفكرية والسياسية في الفقه الإسلامي ، إذ يمثل مشروع إقامة حكومة إسلامية معاصرة محاولة جادة لإقامة و إيجاد نظام سياسي يرتكز على الفقه الإسلامي و مقاصد الشريعة الإسلامية، ويتفاعل في الوقت ذاته مع متغيرات العصر و متطلباته و تحدياته . ينطلق هذا البحث من دراسة المباني الفقهية التي تمح هذا المشروع شرعيته و اصوله ، و التي أسست لمفهوم الحكومة الإسلامية المعاصرة، ويبين مشروعيتها من خلال الأدلة الشرعية والنصوص القرآنية والحديثية، و العوامل البيئية المحيطة بالإنسان ،و الظروف الموضوعية المتغيرة من الزمان و المكان ، إضافة إلى اجتهادات

الفقهاء التي أسهمت في بلورة هذا التصور.

إن مشروعية إقامة الحكومة الإسلامية تستمد جذورها من مبدأ وجوب تطبيق الشريعة الإسلامية من النصوص القرانية ، و الحديثية ، و العوامل و الظروف في مختلف شؤون الحياة، ومن قاعدة وجوب نصب الإمام أو الحاكم الذي يقيم العدل ويحفظ النظام. ومن هنا فإن الحكومة الإسلامية لا تُعَد خيارًا سياسيًا فحسب، بل واجبًا شرعيًا يتصل بمقاصد الدين في حفظ النفس والعقل والمال والكرامة الإنسانية.

كما يناقش المقال مباني الحكومة الإسلامية المعاصرة و مكوناتها و خصائصها و تحدياتها في ضوء الفقه الإسلامي و متطلبات الواقع المعاصر. ويتوقف البحث عند الخصائص الجوهرية لهذه الحكومة، مثل: العدالة الاجتماعية، الشورى، سيادة القانون المستمد من الشريعة، الجمع بين الثابت والمتغير، وإيجاد التوازن بين الهوية الإسلامية ومتطلبات العصر.

غير أن هذا المشروع يواجه تحديات معاصرة على مستويات عدة؛ منها: التحديات الفكرية المتمثلة في مواجهة الطروحات العلمانية أو الليبرالية التي ترى في الدين عائقًا أمام الدولة الحديثة.

التحديات السياسية المرتبطة ببنية النظام الدولي، وضغوط القوى الكبرى. التحديات الاجتماعية والاقتصادية التي تفرض ضرورة التوفيق بين المبادئ الإسلامية ومتطلبات التنمية والحداثة.

ويخلص البحث إلى أن الحكومة الإسلامية المعاصرة ليست نموذجًا جامدًا، بل هي صيغة مفتوحة للاجتهاد، تسعى إلى إقامة العدل وحماية الحقوق الإنسانية، وتملك مقومات الاستمرار ما دامت قادرة على التفاعل مع تحديات الزمان والمكان، مع الحفاظ على ثوابتها المستمدة من النصوص الشرعية ومقاصد الشريعة.

الكلمات المفتاحية : الحكومة ، الحكومة المعاصرة ، الفقه الإسلامي ، **التنظيم الإداري الإسلامي**

Abstract

Contemporary Islamic government and its foundations in Islamic jurisprudence

The contemporary Islamic government is considered one of the most important

a political option, but a religious duty connected to the objectives of the religion in preserving life, intellect, property, and human dignity. The article also discusses the foundations, components, characteristics, and challenges of contemporary Islamic government in light of Islamic jurisprudence and the demands of contemporary reality .

The research focuses on the essential characteristics of this government, such as social justice, consultation (shura), the rule of law derived from Sharia, the integration of the immutable and the mutable, and achieving a balance between Islamic identity and the requirements of the modern age .

However, this project faces contemporary challenges on several levels, including

Intellectual challenges represented by confronting secular or liberal ideologies that view religion as an obstacle to the modern state .

Political challenges related to the structure of the international system and the pressures exerted by major powers .

Social and economic challenges that necessitate reconciling Islamic principles with the requirements of development and modernity .

The research concludes that contemporary Islamic government intellectual and political projects in Islamic jurisprudence. The project of establishing a contemporary Islamic government represents a serious attempt to establish a political system based on Islamic jurisprudence and the objectives of Islamic law (Sharia), while simultaneously engaging with the variables, requirements, and challenges of the modern age. This research begins by studying the jurisprudential foundations that legitimize this project and establish its principles, which laid the groundwork for the concept of the contemporary Islamic government. It demonstrates its legitimacy through legal evidence, Quranic and Hadith texts, the environmental factors surrounding humanity, and the changing objective conditions of time and place, in addition to the interpretations of jurists that contributed to shaping this vision .

The legitimacy of establishing an Islamic government is rooted in the principle of the obligation to implement Islamic law, as derived from Quranic and Hadith texts, and the various factors and circumstances in all aspects of life. It also stems from the principle of the obligation to appoint an Imam or ruler who establishes justice and maintains order. Therefore, the Islamic government is not merely

is not a rigid model, but rather an open framework for interpretation (ijtihad), striving to establish justice and protect human rights. It possesses the elements of continuity as long as it is able to interact with the challenges of time and place, while preserving its constants derived from legal texts and the objectives of Sharia.

Keywords: Government, Contemporary Government, Islamic Jurisprudence, Islamic Administrative Organization

**تعريف الحكومة (Government )**

هي التنظيم السياسي للدولة و الأدراة التي تمارسها الدولة من خلال سيادتها على الشعب او على إقليم متعين ، و تكون العلاقة بينها و بين الدولة كعلاقة الأصل مع احد فروعه [١] .

**الحكومة المعاصرة (Contemporary Government) :**

وهي الحكومة التي تقسم الى اقسام عديدة تستند الى قواعد و أسس مختلفة ، و من ضمنها الحكومات الملكية و الجمهورية و من حيث خصوصياتها و تركيزها في يد شخص واحد تقسم الى حكومة استبدادية او حكومة قانونية ، و اذا كانت ترجع الى الشعب او الى هيئة او مجلس منتخب من الشعب يمكن تقسيمها الى حكومات ارستقراطية او حكومات فردية او حكومات ديمقراطية . فهي مجموعة من مؤسسات الحكومية تدار من قبل السلطة بنظام اداري في وقت حاضر [٢] .

**تعريف الفقه الإسلامي ( Islamic ) Figh :**

العلم بالأحكام الشرعية العملية المستفادة من ادلتها التفصيلية [٣] .

**التنظيم الإداري الإسلامي (Islamic Administrative Structure ) :**

ويطلق على العمليات التنظيمية المتكاملة في الحكومة الإسلامية و يعتمد على المبادئ الأساسية كتاب الله و سنة رسوله الذي يهدف الى تحقيق هدفه الشرعي في ظل ظروف إنسانية و يظم وظائف تنظيمية في عدة مستويات [٤] .

**مقدمة**

الفقه الإسلامي هو الأصل الذي يسن منه الأنظمة و القوانين ، وهو بمنظاره العام يمثل بداية كل شيء في الحياة ، و مؤسسة الرائد الأول في الوجود هو النبي محمد صلى الله عليه و اله و اهل بيته الائمة المعصومين الكرام و منهم يستمد كل

شيء للبقاء و الاستمرار في الحياة .
و ان الحياة لا يمكن ان تستمر و تعاش ان لم يكن لها نظام و هذا ما قرره وعمل به النبي و آله المعصومين في الحكومة النبوية في المدينة المنورة ، و الامام علي ع في الكوفة ,
وكل ما يكون حادث من بعدهم سلام الله عليهم لابد ان يكون مستمد منهم صلوات الله عليهم .
وفي بحثنا عن الحكومه المعاصرة و ترتيبها في الفقه الإسلامي فنحن نتطرق الى العالم المعاصر و تطوراته ، و تحولاته الجذرية في بناء الدولة و وظائفها الإدارية ، و لكون الحكومة أصبحت مؤسسة أساسية مركزية تقوم بتولي شؤون المجتمع و إدارة اموره العامة و ترعى مصالحه ، وذلك في ظمن نظام قانوني و اداري مرتب و متطور باستمرار ، وهذا التطور يكون مرتبط و متوافق مع مبادئ الفقه الإسلامي الذي منه تسن جميع الأنظمة و القوانين و المقررات .
ويهدف هذا البحث الى التوضيح و الكشف عن العلاقة الوثيقة بين الحكومة الإسلامية المعاصرة و تشكيلاتها و مؤسساتها و تنظيماتها الإدارية و قانونها و دستورها ، وبين الفقه الإسلامي وصورته النوعية و قادته و مرجعيته و فقهائه الذي ينبع علمهم من القران الكريم و السنة المعصومة و العقل و الاجماع و العوامل و الظروف و ما تغير .
و يتناول البحث أسس و مباني الحكومة الإسلامية ، و المبادئ التي تكون منها الإدارة العامة ، كالعدل و الكفائة .
و تتجلى أهمية موضوع البحث في الاسهام بتقديم الفهم العميق للكيفية التي يب ان تدار بها الدولة المعاصرة وفق نظام متكامل مستمد من الإسلام ، وهذا ما يفتح الافاق لمتطلبات العملية الإدارية للحكومة في العصر الجديد .

**المنهج الفقهي للحكومة الإسلامية المعاصرة**

يعد المنهج الفقهي من اهم الاجتهادات الفقهية لبناء الحكومة الإسلامية المعاصرة ، و التي تتعلق ببنية الدولة و اليات الحكم ، و مشروعية السلطة ، و تنظيم شؤون الإدارة العامة للحكومة ، و هو ما ينسجم مع متطلبات العصر و يحافظ على كيان مرجعية الشريعة الإسلامية ، و قد تطور هذا المشروع و انتج مفاهيم و مبادئ مهمه منها

ولاية الفقيه و السيادة الشعبية في دائرة الشريعة ، و الرقابة الشرعية على المؤسسات ، و اخلاق العمل الوظيفي .

و المنهج الفقهي الإداري للدولة هو النظام السياسي او المنهج الذي يتبعه الفقيه لاستخراج الاحكام الشرعية و استنباطها و يطبقها على شؤون و إدارة الدولة ، و يعتمد هذا المنهج على القواعد الأصولية ، و مقاصد الشريعة ، و الاجتهاد ، و يراعي التغيرات الزمكانية ، و الهدف منه تحقيق العدالة و ضمان المصالح و صيانة الحقوق [٥]

و قد افرز هذا المنهج معالم فقهية جديدة :

١ – إعادة صياغة المفاهيم السياسية بما ينسجم مع الشريعة الإسلامية المعاصرة مثل الامامة و السلطة و البيعة ، مع السياق المؤسساتي الحديث المعاصر .

٢ – تطور نظرية ولاية الفقيه

٣ – بروز قسم مباني القانون العام الإسلامي الذي ينسجم مع فقهاء القانون في التشريعات .

**فكرة نشوء الحكومة المعاصرة**

نشأت فكرة الحكومة الإسلامية المعاصرة نتيجة للتحديات الاستعمارية التي مرت بها الدولة الإسلامية ، و قد تطورة هذه الفكرة عند علماء المسلمين و خصوصا عند فقهاء الشيعة ، حي أسس السيد الامام الخميني في ايران حكومة إسلامية بنظام و لاية الفقيه ، و تعد من تطورات النضج الفكري و السياسي داخل الحوزة العلمية ،حيث جمعت بين الاصالة الدينية و متطلبات العطرفي التطبيق ، و قد ارتكزت الحكومة الإسلامية على جذور فكرية و هي مبدأ السيادة الإلهية لتطبيق الشريعة الإسلامية كمصدر أساسي للتشريع ، و قد برزت هذه الفكرة عند الماوردي في كتاب الاحكام السلطانية ، حيث بين شروط الامامة العامة و واجبات الحاكم الإسلامي [٦] .

و تعزز فقه الدولة و تفاعل دوره المؤسسات الشرعية و تمكن الفقه الإسلامي من بناء أنظمة متكاملة متلائمة مع طبيعة الحكومة المعاصرة [٧] .

**الفرق بين الحكومة الإسلامية المعاصرة و الحكومة الحديثة**

يمكن تمييز الفرق الجوهري بين الحكومة الإسلامية المعاصرة و

الحكومة الحديثة من خلال تناوله من عدة محاور تحليلية ، و تشتمل على الأسس و القواعد الشرعية ، و المصادر الأساسية للسيادة ، و وظيفة الدولة ، و العلاقة بالدين ، و النظام الهيكلي للسلطة .

**١ - الأسس و القواعد الشرعية**

الحكومة الإسلامية المعاصرة مصارها الأساسية التشريع و القواعد الفقهية و الأصولية ، و تستند الى القران الكريم و السنة النبوية المطهرة و للنبي ص و اله الائمة المعصومين ع و الى المجتهدين من فقهاء المرجعية الدينية و ولاية الفقيه .

اما الحكومة الحديثة شرعيتها تأتي من الانتخابات الموكولة الى إرادة الشعب ، أي نظرية العقد الاجتماعي ، فلا يوجد لديها ارتباط ديني مباشر ترجع اليه لتستمد منه شرعيتها ، بل ان لها نظام دستوري وضعي .

**٢ - مصادر السيادة**

الحكومة الإسلامية المعاصرة ، اصلها السيادي الله تعالى ، و حكومتها الهية ، و الحاكم يقوم بدور تطبيق حكم الله تعالى ، و يكون نائب يمارس سلطته نيابة عن شريعته سبحانه ، وهذا ما جسدته ولاية الفقيه اذ هو ما ينوب عن الامام المعصوم ع .

اما الحكومة الحديثة فتعتني بالسيادة للشعب و المواطن هو مصدر السلطات و هي تمارس السلطة بناء على إرادة الشعب في تمثيله من خلال الانتخابات الديمقراطية [٨] .

**٣ - علاقة الدين بالدولة**

في الحكومة الإسلامية المعاصرة فإن الدين عنصر أساسي في إدارة شؤون الدولة ، و الدستور مستمد من الشريعة الإسلامية ، كما في الجمهورية الإسلامية الإيرانية ,

اما في الحكومة الحديثة ، فإنه يب فصل الدين عن السياسة ، كما في الحكومات العلمانية ، حيث تمارس السياسية بدون أي انتماء ديني أو عقائدي [٩].

**٤ - مفهوم الولاية و الحاكم**

الحاكم الإسلامي هو ولي الامر و له شروط خاصة من الفقاهة و الاعلمية و العدالة و الكفاءة الدينية و يكون من ضمن النيابة العامة للفقهاء كما في مبدأ ولاية الفقيه [١٠].

و الولاية في الفكر الإسلامي المعاصر هي السلطة الشرعية التي تدار بها شؤون الناس و فقاً للشريعة

الإسـلامية [١١]

امـا الحاكـم في الدولـة الحديثـة فهـو موظـف عـام منتخـب ، يطبـق الدسـتور و القانـون[١٢].

**مبـاني الحكومـة الإسـلامية المعـاصرة و خصائصهـا و تحدياتهـا**

مـن خـلال حركـة الاحـداث التاريخيـة ظهـرت مبـادئ و تعاليـم للحكومـة المعـاصرة و قـد اسـتمدت هـذه الحكومـة مبادئهـا و ادارتهـا مـن الحكومـة النبويـة التـي أقامهـا النبـي ص في المدينـة المنـورة وبهـذه الاسـتمرارية لحكومـة السـنة النبويـة تكـون لهـا حكومـة معـاصرة مسـتمده وجودهـا و نظامهـا و ادارتهـا مـن الحكومـة النبويـة ، و يكـون لهـا فقهـاء و خلفـاء و ورثـة جيـل بعـد جيـل و هـذه مـا اطلـق عليهـا الحكومـة المعـاصرة ، وهـذه المهمـة ملقـات عـلى عاتـق الفقهـاء المجتهديـن في تحديـد معالمهـا و أسسـها ، و قـد انيـط بهـم هـذا الواجـب الإلهـي و أعطيـت لهـم الزعامـة الدينيـة و السياسـية .

فالحكومـة المعـاصرة تعـد نتـاج تطـور الفكـر السـياسي و الاجتماعـي ، وهـي نمـوذج يعتـد بـه في إدارة شـؤون المجتمـع و الدولـة بكفـاءة المختصـين و ادارتهـم و قيادتهـم في مراعـات حقـوق الافـراد و الحريـات .

والحديـث عـن مبـادئ القانـون الدسـتوري للحكومـة الإسـلامية ، فـان القانـون الدسـتوري يتضمـن قواعـد و مبـادئ و أنظمـة يتعـين مـن خلالهـا المـواد و البنـود الدسـتورية ، لـذا فـان كل مؤسسـة تحتـاج الى قوانـين تنظـم شـؤونها ، وقـد ارتكـز الدسـتور الإيـراني عـلى معايـير إسـلامية و ثقافيـة و اجتماعيـة و سياسـية و اقتصاديـة تجسـد اهـداف الامـة الإسـلامية و تطلعاتهـا ، وهـذا مـا طرحـه الامـام الخمينـي قـدس في أطروحـة الحكومـة الإسـلامية عـلى أسـاس مبـدا نظـام ولايـة الفقيـه ، فالدسـتور الإيـراني بقيـادة الـولي الفقيـه يضمـن صيانـة الأنظمـة المختلفـة المتعـددة مـن الانحـراف عـن الوظائـف الإسـلامية الشرعيـة الاصيلـة ، فقـد اهتـم اهتمامـا بالغـا في الاقتصـاد و المـرأة و حقوقهـا و الجيـش العقائـدي و القضـاء الدسـتوري العـادل و السـلطة التنفيذيـة الشرعيـة و وسـائل الاعـلام العامـة في نـشر الثقافـة الإسـلامية و مجلـس الخـبراء المنتخـب مـن الشـعب الـذي قـام بتدويـن دسـتور الجمهوريـة الإيرانيـة الإسـلامية عـلى أسـاس مـشروع الدسـتور المقـتر مـن

قبل الحكومة .

و تختلف الحكومة الإسلامية المعاصرة من حيث الخصائص الجوهرية التي تميزها عن غيرها من الحكومات لانها تنبع من الشريعة الإسلامية المقدسة .

وهي بدورها تواجه تحديات و تيارات منحرفة فاقدة للاخلاق و العقيدة و تحارب الطائفية و التفرقة بين المسلمين .

و ان لهذا الموضوع أهمية بالغة لكثرة الابتلاء بها ، و بيان أهمية هدف المقال و مدى تأثيرها على المجتمع ، و الكيفية الصحيحة لإدارة نظام الامة و الدولة بنظام اداري تترتب عليه الاحكام الفقهية الإسلامية ، فما من نظام إسلامي يقام الا ان تستند مرتكزاته على الحكومة النبوية و تكون مصدره و مرجعه ليحقق العدالة و المساوات و الحرية بين افراد مجتمعه . وقد طرحت هذه الدراسة بشكل جديد واقعي غير معهود من سابق الدراسات المقاربة لها التي لم تركز على الجانب العملي و الواقعي و التحليلي . و تكمن المعالجة في بيان دور الحكومة المعاصرة و ترتيبها الإداري بضوابط استنباطية ، و كيف يكون نظام الحكومة المعاصرة عادلا على شاكلة الحكومة النبوية ليضمن ساعدة المجتمع الإسلامي ، و ان حاجة المجتمع لنمو و ازدها الاقتصاد الإسلامي عندما تنطبق على حكومته انها مستمدة من حكومة السنة النبوية المتمثلة بالنبي ص و اله المعصومين ع .

وعندما يظهر الإسلام كما ينبغي و تظهر معالمه ، و تعرف الولاية كما هي ، وهي الاعتقاد بان الرسول ص استخلف بامرمن الله ،وهذا ما يتفرع منه ضرورة تشكيل حكومة إسلامية تنفذ امر الله تعالى و حكمه ، و عندما تقوم برعاية مصالح الناس و إدارة أعمالهم ، فتكون توأم الايمان بالولاية [١٣] .

**المباني الفقهية للحكومة الإسلامية المعاصرة**

تبتني الحكومة الإسلامية على مبادئ و قواعد شرعية و قانونية عقلية و تكون نظاماً سياسياً و اجتماعياً و اقتصادياً ، يؤسس لها حكماً عادلاً يصون حقوق الافراد ، و مع االتطورات الزمنية و التحديات فاحكام الشريعة تواكب متطلبات العصر و الحداثة ، لذا فإن مباني

الحكومة مستمدة من االشريعة الإسلامية بشكلها المعاصر .

١-مصدر التشريع الأساسي هو القران الكريم و السيرة المعصومة للنبي ص و خلفائه الائمة المعصومين . و القران الكريم يمثل السيادة العليا لله تعالى و هو المصدر الأول للتشريع . و النبي ص و الائمة المعصومين ع هم السلطة الشرعية الثابتة التي تتفرع منها الاحكام و القوانين. و هي القواعد الأولى للتشريع و الحكم و القانون ، و ان قوانين الإسلام جاءت لتكوين دولة تكون لها إدارة و لها اقتصاد و ثقافة عالية [١٤] .

٣- العوامل البيئة و الظروف الموضوعية وهي التي خلقت من اجل ان تكون متحركة في دائرة الانسان و هي كل ما يحيط بالإنسان من الأشياء الحية المعاصرة له ، و التغيرات و التقلبات و الحوادث فهي التي تخرج من العوامل و الظروف ، و يأتي الحكم الواقعي العملي المستنتج من القواعد الأولى الإلهية و القواعد الثانية الطبيعية الحياتية و تصدر حكم دستورياً حقيقياً تعتمد عليه المؤسسات الحكومية .[١٥]

٣ – النظام حكم الشورى او مجلس شورى الفقهاء ، الذي يؤيد شرعية الحكومة الإسلامية ، يتكون هذا النظام من مجلس شورى للفقهاء الاعلم العدول . و يكون مصلحاً و مراقباً لعمل السلطات الثلاث ، الشرعية و القضائية و التنفيذية .

٤-نظام السلطات الثلاث ، الشرعية ، القضائية ، التنفيذية .و تبتني الحكومة الإسلامية على هذه التشكيلات الأساسية .

**أولا** : الحكومة الشرعية ( السلطة التشريعية ) و تعتبر الجهة المسؤلة عن سن القوانين و التشريعات ، التي تقوم بتنظم الحياة للمجتمع ، و بعد ما تتشكل يتجسد عملها في البرلمان ، و لها مهام خاصة في التشريعات و سن القوانين المنظمة لعمل السلطة التنفيذية ، و مهام عامة في الرقابة على أداء السلطة التنفيذية .

**ثانياً** : الحكومة القضائية ( السلطة القضائية ) وهي الجهة المسؤولة عن تطبيق القوانين و تفسيرها ، وهي التشكيل الذي يضمن تحقيق العدالة بين افراد المجتمع و الدولة ، و من مهامها : تقوم بإصدار الاحكام في القضايا الرئيسية للدولة من القضايا الجنائية و المدنية و الإدارية .و تقوم ايضاً بمراقبة مدى دستورية

القوانين ، و أيضا تحمي الحقوق و الحريات .

**ثالثاً** : الحكومة التنفيذية ( السلطة التنفيذية ) و عليها تطبيق القوانين و تتولى إدارة شؤون الدولة ، و من مكوناتها رئيس الدولة و الوزراء و الوزارات و المؤسسات المختلفة . و من مهامها و وظائفها : تقوم بتنفيذ و تطبيق القوانين التي تصدر عن السلطة الشريعية . و تقوم بإدارة السياسات الخارجية و الدفاع . و من واجباتها تقديم الخدمات العامة للمواطنين من ( الصحة ، و التعليم ، و الامن ، الخ ..

**مشروعية إقامة الحكومة الإسلامية المعاصرة في الفقه الإسلامية**

تعد هذه المسألة من مرتكزات الفكر السياسي الاسلامي المعاصر و قد تناولتها الأبواب الفقهية و بينت الأدلة على و جوب مشروعيتها الأدلة على وجوب إقامة حكومة إسلامية من النصوص

**اولاً** : من الكتاب الكريم ، اذ جاء في قوله تعالى : و اطيعوا الله و اطيعوا الرسول و أولي الامر منكم [١٦] ، و يستدل بها على وجوب الطاعة للحاكم العادل الذي يمثل القيادة التي تطبق نظام الشريعة .

وقوله تعالى : إن الله يأمر بالعدل و الاحسان و ايتاء ذي القربى [١٧]

وقد يستدل بها على ان العدل هو محور النظام الإسلامي ، و إقامة حكومة إسلامية لتحقيق العدل .

و قوله تعالى ايضاً : الذين إن مكناهم في الأرض أقاموا الصلاة و آتوا الزكاة و أمروا بالمعروف و نهوا عن المنكر [١٨] .

و تشير الاية الكريمة الى ان الله سبحانه مكن لاقامة حكومة إسلامية عادلة .

**ثانياً** : السنة النبوية المطهرة

جاء في حديث عن رسول الله ص : من مات و ليس في عنقه بيعة ، مات ميتتة جاهلية [١٩] .

و يمكن ان يستدل به على وجوب الانتماء الى جماعة المسلمين في ظل وجود قيادة شرعية .

و جاء في الرواية الكليني المسماة بمقبولة عمر بن حنظلة ، قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجلين من اصحابنا بينهما منازعة في دين او ميراث فتحاكما الى السلطان او الى القضاء ايحل ذلك . قال ع : من تحاكم اليهم في حق او باطل فإنما تحاكم الى الطاغوت و ما يحكم له فإنما يأخذه سحتاً و ان كان حقاً

ثابتاً له . لانه اخذ بحكم الطاغوت و ما امر الله أن يكفر به ، قال الله تعالى : يريدون أن يتحاكموا الطاغوت و قد أمروا أن يكفروا به . قلت : فكيف يصنعان ، قال : ينظران من كان منكم ، فمن روي حديثنا و نظر في حلالنا و حرامنا و عرف أحكامنا فليرضوا به حكماً فإني جعلته حاكماً ، فإذا حكم بحكمنا فلم يقبل منه فإنما استخف بحكم الله وعلينا رد . و الراد علينا راد على الله ، وهو على حد الشرك بالله [٢٠].

الحديث واضح الدلالة بقوله ع جعلته حاكماً و الامام المعصوم ع له ان ينصب الحاكم ، و معنى الحاكم هو المتصرف في كل الأمور التي تتعلق بالمصالح العامة و الخاصة [٢١] .

اجماع علماء المذاهب الإسلامية على وجوب قامة حكومة إسلامية و العقل دليل على مشروعية تشكيل حكومة إسلامية تنظم حياة المسلمين .

**مكونات الحكومة الإسلامية المعاصرة**

تستمد الحكومة الإسلامية مكوناتها من الأصول الفقهية و العقائدية ، بحيث تستند أولاً على السيادة الإلهية و المرجعية الدينية العليا . و يمكن طرحها بهذا الشكل تتكون من الحاكم و هو السيادة الإلهية ، و الشريعة و المتمثلة بالمرجعية الدينية العليا ، و التنظيم الإداري و المتمثل بالشعب المنتخب للحكومة .

**١ - السيادة الإلهية لله تعالى**

ان السيادة في الحكومة الإسلامية تعود اولاً و بالذات لله تعالى ، بوصفه سبحانه المشرع الأعلى، و هو الحاكم المطلق بقوله تعالى : ان الحكم إلا لله أمر أن لا تعبدوا إلا إياه [٢٢] .

وهي التي تستدعي واسطة مبلغة لتطبيق احكام الشريعة و المتمثلة بالنبي ص و اله عليهم السلام .

**٢ - المرجعية الدينية الفقهية و الولاية الفقهية .**

تعد المرجعية الدينية من اهم ركائز مكونات الحكومة الإسلامية و منها ينبثق مبدأ ولاية الفقيه ، و له الاشراف على جميع السلطات .

**٣ - السلطات الثلاث** ( التشريعة ، و التنفيذية ، و القضائية ) وهي التي تشكل هيكل الدولة ، و لكل منها ضوابطة و أسس و مبادئ خاصة بها ، و تكون المرجعية الدينية او الولي الفقيه هو الذي يشرف على هذه السلطات و يضبطها ضمن الشريعة .

**خصائص و تحديات الحكومة**

**المعاصرة**

تتسم الحكومة الإسلامية الشرعية المعاصرة بعدت خصائص و تحديات التي تميزها عن الحكومات السياسية الغير شرعية ، و انها تنبع من منهج فقهي و مصادر عقائدية و تشريعية ، و تعد الخصائص و التحديات من المواضيع الهامة التي تمع بين النظرية الإسلامية المستمدة من الكتاب و السنة النبوية و اجماع العلماء و السيرة العقلائية و العومل و الظروف و التطبيقات الحديثة في إدارة شؤون الدولة ، لذا فإن الحكومة الإسلامية المعاصرة تجمع بين الموروث الإسلامية ، و المفاهيم و الأطر الحديثة في إدارة شؤون الدولة ، و النجاح يعتمد على مدى التطبيق و الالتزام بالمبادئ الاسلامية العادلة من هة ، و قدرتها على ان تكون مواكبة للعصر و التحديات الواقعية التي تواجهها و كيف ان تحافظ على كيانها بنجاح و تطور .

**خصائص الحكومة الإسلامية**

تختلف الحكومة الإسلامية عن الحكومات الأخرى التي منها : الحكومة الملكية ، أو الاستبدادية ، أو الدستورية ، أو الديمقراطية ، أو غيرها من الحكومات ، وهذا الاختلاف يتبع ايضاً في الخصائص ، و عليه لابد ان يكون لها خصائص و مميزات :

**أولاً : عالمية الحكومة الإسلامية**

عندما نعتقد بالعدل الإلهي لله سبحانه و تعالى بما اقتضت ارادته ان تكون هناك حكومة عادلة تحكم العالم اجمع بالعدل و المساوات و تسمى حكومة العدل الإلهي ، التي تخلص العالم من الظلم و الاستبداد ، و بما ان الإسلام دين متكامل و شريعته خالدة جامعة للنظم الاجتماعية و السياسية و الاقتصادية تكفل جميع احتياجات البشرية لو طبقت كما أرادها الله سبحانه و تعالى و اهل بيته الكرام المعصومين لساد العدل و الاخوة بين بني ادم كافة بجميع الوانهم و اشكالهم و اديانهم جنسياتهم و قومياتهم ، و تحققت الالفة و المحبة و الوحدة بين الجميع [٢٣] ، و الباري جل وعلا انزل الايات الكريمة بخصوص ذلك كما جاء في قوله تعالى : و ما ارسلناك إلا كافة للناس بشيراً و نذيراً [٢٤]. و قوله تعالى أيضاً : قل يا أيها الناس إني رسول الله إليكم جميعاً [٢٥] .

**ثانيا : الوحدة في العقيدة و الايمان**

ان العامل الأساسي لتكوين الامة الإسلامية هو الايمان بالله تعالى

و بنبيه الكريم محمد صلى الله عليه و آله و سلم و ان خلفاء و اوصياء النبي ص أئمة معصومين ، فبهذه العقيدة توحد الناس الى ان يكون لديها حكومة إسلامية تستمد أنظمتها و قوانينها و شرعيتها من النبي ص و اله الطيبين الطاهرين ، فهذا الامر يؤثر في حياة الناس و اجتماعها ، و الامة يصطلح ان تطلق و توصف عليهم . و يكون لديهم هدف واحد يقصد ، وهو الايمان في نظر الإسلام .

**ثالثاً : المساوات أمام القانون**

من اهم خصائص العدل و ثماره في الحكومة الإسلامية ان تساوي الجميع سواء كان حاكماً او محكوماً و يكونوا خاضعين لسلطة و عدل القانون الشرعي.

**رابعاً : الشورى**

ما يميز الحكومة الإسلامية عن غيرها من الحكومات ان تعتمد على مبدأ االشورى لادارة البلاد الإسلامية في سن و تقنين القوانين و تضع الحلول العادلة و تعالج المشاكل و الاحداث المتجددة بعيدا عن الاستبداد بالرأي و الدكتاتورية الطاغوتية الظالمة ، و للقران الكريم سورة كاملة تنص على هذا المبدأ العادل حيث جاء في قوله تعالى : و أمرهم شورى بينهم [٢٦]. لما له من أهمية اجتماعية في توحد الناس بكافة انتمائاتهم .

**تحديات الحكومة الإسلامية المعاصرة**

تواجه الحكومة الإسلامية المعاصرة تحديات و مشاكل و عقبات عديدة معقدة تنبع من متطلبات الحكومات الحديثة و عولمتها ، و كيف جعل الحكومة الإسلامية مواكبة و متوافقة من متطلبات الحياة بالطرق و القوانين و الاحكام الشرعية ، و من اهم و ابرز هذه التحديات :

١- الشريعة الإسلامية متجددة و باقية على حركتها الجوهرية مع كل الأجيال و كيف لها ان تصمد و تعدل مع امتها و تقارن نفسها امام الحكومات المتطورة التي تجعل العدالة و حقوق الانسان أساس لبناء برامجها الحكومية التطبيقية و التجريبية [٢٧].

٢- مطابقة الشريعة مع القانون بفروعه العامة و الخاصة , لذا فإن الشريعة في مواجهة لتحدي القانون المدني ، فهي تجد الصعوبة بالتوافق بين عصر صدور النص و بدايته و

بين العصور الحديثة المتطورة ، و لابد عليها ان تجد الانسجام التام و لا يوجد اختلاف او نقص بامور الشريعة و هناك ملائمة تامة في القوانين و انسانيتها خصوصاً في قوانين الأحوال الشخصية و العدالة و العقوبات و غيرها الخ ..

٣- الاختلافات و التعددية المذهبية ، وجود مذاهب و فئات متعددة في الدين الإسلامي و كل واحد منهم يدعي العدالة و الاحقيقة لنفسه ويدعي ان قانونه هو الصحيح ، لذا فان التحدي يفرض ان تجد الحلول و التوحد في العدالة و المساوات و الحقوق ، و القانون يمثل الجميع .

٤- مبنى حقوق الانسان و الحريات ، و يوجه الإسلام بقيوده ضد الحريات و حقوق الانسان في الدولة المدنية ، و هذا ما تضعه المؤسسة الدينية بطوائفها و ان تجيب على التساؤلات و بخصوص حرية الانسان و التعبير عن الرأي ، و حقوق المرأة .

٥- العولمة و الحداثة ، ومن اهم التحديات التي تواجهها الحكومة الإسلامية هو الصراع الفكري و الثقافي الذي يتطلب منها مراجعة كل الأصعدة السياسية و الفكرية التي تنظم الحياة العامة ، و يكون لها واقعاً جديداً يتسم مع التكنلوجيا المتقدمة و الانفتاح الثقافي العام الذي يحافظ على الهوية الإسلامية .

٦- السياسة الشرعية ، التحديات السياسية تسبب صراعات الداخلية ، فعندما تنقسم الشرعيات و تعدد السلطات لوجود قوى منافسة تدعي الشرعية ، فإن هذه المشاكل الداخلية تضعف من قوى الدولة ، و أيضا هذه الصراع يضعف الاعتراف الدولي و الدعم للحكومة ، و ان تعدد الأحزاب و اختلافها و غياب قانونها يعرقل تشكيل الحكومة و يمنع من استقرارها . و ان التدخل الخارجي من الدول يضعف من سيادة الدولة و يدهور أوضاعها [٢٨].

٧- موارد الاقتصاد الإسلامي ، عند غياب المواد الاقتصادية المتعددة وعدم وجود التخطيط المستقبلي و البدائل الجديدة للاقتصاد فهذا ما يسبب التردي المعيشي و قد يولد السخط على الحكومة .

٨- الفساد الإدارية الحكومي، يعد من ابرز التحديات التي تواجهها الحكومة الإسلامية حيث يكمن في عدم تطبيق المبادئ و المعتقدات الدينية و قد تأخذ ابعاد مختلفة في الجانب الأخلاقي الذي تقوم عليه

، و ان وقوع الفساد فيها يفقدها الشرعية . و ان وقوع الخطاب الديني فيها لحماية المسؤولين الحكوميين الفاسدين بحجة و أخرى يضعف ثقة المواطنين فيها و يجعلها متقلبة غير فعالة . و تستغل شخصياتها الوظيفة او المنصب العام لتحقيق مصالحهم الشخصية و الحزبية ، لذا فيجب اختيار المسؤولين اكفاء أمناء كما في قوله تعالى : ان خير من استأجرت القوي الأمين [٢٩]

الخاتمة:

وفي ختام بحثنا ، يبيّن لنا أن الحكومة الإسلامية المعاصرة ليست مجرد نظام حكم مستحدث فقط ، بل هي امتداد طبيعي لأصول شرعية راسخة في الفقه الإسلامي، تقوم على مباني فكرية وعقائدية رصينة و متينة. وقد أظهرت الدراسة أن أبرز هذه المباني تتمثل في مبدأ ولاية الفقيه ، و مبدأ شورى الفقهاء ، و الاعلمية ، والعدالة، والاجتهاد الفقهي المعاصر الذي يواكب متغيرات العوامل البيئية و الظروف الزمكانية ، مع الملازمة في جوهر الشريعة الإسلامية. كما اتضح أن قيام الحكومات المعاصرة، وفي مقدمتها حكومة الجمهورية الإسلامية في إيران، قدمت نموذجًا عمليًا و علمياً و عالمياً لمحاولة تجسيد هذه المباني ضمن إطار دستوري ومؤسساتي حديث معاصر ، رغم التحديات المتعددة التي تواجهها من داخل الأمة وخارجها.

إن فهم المباني للحكومة الإسلامية المعاصرة في ضوء الفقه الإسلامي، يفتح آفاقًا أوسع لفكرٍ سياسي إسلامي قادر على مواكبة الواقع و الحداثة المعاصرة الاسلامية ، مع الحفاظ على الهوية الأصيلة الاسلامية المتنورة ، ويؤسس لنهج إصلاحي يوازن بين الثوابت الدينية الاصلية ومتطلبات العصر المتجددة و تطورات البيئة ، ويبقى على الفقهاء والمفكرين مسؤولية تطور هذه النماذج الفيزيائية الفقهية، وتحصينها فكريًا ومؤسساتيًا، بما يخدم الأمة ويحقق مقاصد الشريعة الاسلامية الغراء .

الهوامش:

١- محمد مصطفوي ، دراسة مقارنة بين الفقه الإسلامي و القانون الدستوري الوضعي ، ص ٢٢.

٢- د . إسماعيل البدري ، نظام الحكم الإسلامي مقارناً بالنظام السياسي المعاصر ، ص ١١٧ .

٣- د . محمود عبد الرحمن عبد المنعم ، معجم المصطلحات و الالفاظ الفقهية ، ج ٢ ، ص ٤٩

٤- عبد الباسط فرناس ، النظرية الإسلامية الحديثة في التنظيم الإداري ، مجلة الفكر .

٥- محمد باقر الصدر ، الإسلام يقود الحياة ، ص ٣٧ .

٦- الماوردي ، الاحكام السلطانية ، ص ٧٨ .

٧- محمد مهدي شمس الدين ، نظام الحكم و الإدارة في الإسلام ، ص ٨٤ .

٨- محمد باقر الصدر ، الإسلام يقود الحياة ، ص ١٣ .

٩- عبد الله النفيسي ، الإسلام و السياسة ، ص ٤٣ .

١٠- الامام الخميني ، ولاية الفقيه ، ص ٢٢.

١١- المصدر نفسه : ص ٤٠ .

١٢- الامام الخميني ، الحكومة الإسلامية ، ص ٢٧ .

١٣- الامام الخميني ، الحكومة الإسلامية ، ص ٢٠ .

١٤- الامام الخميني ، الحكومة الإسلامية ، ص ٢٧ .

١٥- علي السهلاني ، دور العوامل و الظروف في استنباط الحكم ، ص ٦٨ .

١٦- سورة النساء ، اية : ٥٩ .

١٧- سورة النحل ، اية : ٩٠ .

١٨- سورة الحج ، اية : ٤١ .

١٩- صحيح مسلم ، كتاب الامارة ، باب وجوب بيعة الامام الأول فالاول ، رقم الحديث ( ١٨٥١ ) .

٢٠- الحر العاملي ، وسائل الشيعة ، كتاب القضاء ، أبواب صفات القاضي ، باب ١١ حديث ١ .

٢١- السيد الشهيد محمد محمد صادق الصدر ، ماوراء الفقه ، ج ٩ ، ص ٤٣ .

٢٢- سورة يوسف ، اية : ٤٠ .

٢٣- السبحاني ، مفاهيم القرآن ، ج ١ ، ص ٣٤٩ .

٢٤- سورة سبأ ، اية : ٢٨ .

٢٥- سورة الأعراف ، اية : ١٥٨ .

٢٦- سورة الشورى ، اية ٣٨ .

٢٧- محمد باقر الصدر , الاسلام يقود الحياة , ص ٢١ .

٢٨- محمد مهدي الاصفي , التحديات المعاصرة ومشروع المواجهة الاسلامية , ص ٥٤ .

٢٩- سورة القصص ، اية ٢٦ .

**المصادر:**

**القرآن الكريم**

**نهج البلاغة**

١. إسماعيل البدري ، نظام الحكم الإسلامي مقارناً بالنظام السياسي المعاصر ، دار النشر : دار النهضة العربية القاهرة ، ١٩٩٤ م .

٢. الحر العاملي ، وسائل الشيعة ، كتاب القضاء ، أبواب صفات القاضي ، باب ١١

٣. الامام الخميني ، الحكومة الإسلامية ، دار النشر : مركز نشر اثار الامام الخميني ، سنة الطبع ٢٠٠٠م .

٤. السبحاني ، مفاهيم القرآن ، الناشر: مؤسسة الامام الصادق ، قم المقدسة ١٤٤٣ هـ .

٥. صحيح مسلم ، كتاب الامارة ، باب وجوب بيعة الامام الأول فالاول القلعجي ، معجم لغة الفقهاء ، ٣ /٤ .

٦. عبد الباسط فرناس ، النظرية الإسلامية الحديثة في التنظيم الإداري ، مجلة الفكر.

٧. عبد الله النفيسي ، الإسلام و السياسة ، دار الفكر ، دمشق ، ط ١ ، ١٩٩٨ م .

٨. علي السهلاني ، دور العوامل و الظروف في استنباط الحكم ، ط ١ ، قم المقدسة ، ٢٠٢٢ م .

٩. السيد الشهيد محمد محمد صادق الصدر ، ماوراء الفقه ، ج ٩، ط ٤ ، الناشر : المحبين للطباعة و النشر ، ٢٠٠٧ م .

١٠. محمود عبد الرحمن عبد المنعم ، معجم المصطلحات و الالفاظ الفقهية ، ج ٢

١١. محمد مصطفوي ، دراسة مقارنة بين الفقه الإسلامي و القانون الدستوري الوضعي

١٢. الماوردي ، الاحكام السلطانية ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٨٥ .

١٣. محمد باقر الصدر ، الإسلام يقود الحياة ، مركز الأبحاث و الدراسات الإسلامية ، قم المقدسة ١٩٨٩ م .

١٤. محمد باقر الصدر ، الإسلام يقود الحياة ، مركز الأبحاث و الدراسات الإسلامية ، قم المقدسة ١٩٨٩ م .

١٥. محمد مهدي شمس الدين ، نظام الحكم و الإدارة في الإسلام ، دار التعارف للمطبوعات ، بيروت ط٢ ، ٢٠١ م .

١٦. محمد مهدي الاصفي , التحديات المعاصرة ومشروع المواجهة الاسلامية ط ١ , مؤسسة نشر التراث الاصفي , ٢٠٢٤ م .

**Sources**

**The Holy Quran**

**Nahj al-Balagha**

1- Ismail al-Badri, The Islamic System of Governance Compared to the Contemporary Political System, Publisher: Dar al-Nahda al-Arabiya, Cairo, 1994 CE.

2- Al-Hurr al-Amili, Wasa'il al-Shi'a, Book of Judgments, Chapters on the Attributes of a Judge, Chapter 11

3- Imam Khomeini, Islamic Government, Publisher: Center for Publishing the Works of Imam Khomeini, 2000 CE.

4- Al-Subhani, Concepts of the Quran,

Publisher: Imam al-Sadiq Foundation, Qom, 1443 AH.

5- Sahih Muslim, Book of Leadership, Chapter on the Obligation of Allegiance to the First Imam, Then the Next, Al-Qal'aji, Dictionary of Jurists' Terminology, 34/.

6- Abdul Basit Farnas, The Modern Islamic Theory of Administrative Organization, Al-Fikr Journal.

7- Abdullah al-Nafisi, Islam and Politics, Dar al-Fikr, Damascus, 1st Edition, 1998 CE.

8- Ali Al-Sahlani, The Role of Factors and Circumstances in Deriving Rulings, 1st ed., Qom, 2022.

9- Sayyid Muhammad Muhammad Sadiq Al-Sadr, Beyond Jurisprudence, vol. 9, 4th ed., Publisher: Al-Muhibbin for Printing and Publishing, 2007.

10- Mahmoud Abdul Rahman Abdul Munim, Dictionary of Jurisprudential Terms and Expressions, vol. 2.

11- Muhammad Mustafawi, A Comparative Study Between Islamic Jurisprudence and Positive Constitutional Law.

12- Al-Mawardi, The Ordinances of Governance, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya, Beirut, 1985.

13- Muhammad Baqir Al-Sadr, Islam Leads Life, Center for Islamic Research and Studies, Qom, 1989.

14- Muhammad Baqir Al-Sadr, Islam Leads Life, Center for Islamic Research and Studies, Qom, 1989.

15- Muhammad Mahdi Shams al-Din, The System of Governance and Administration in Islam, Dar al-Ta'aruf for Publications, Beirut, 2nd edition, 201 AH.

16- Muhammad Mahdi al-Asafi, Contemporary Challenges and the Islamic Confrontation Project, 1st edition, Al-Asafi Heritage Publishing Foundation, 2024 CE.

حولية المنتدى